# المصارف والمال

Banking & Finance

جمعية المصارف الليبية

تعنى بشؤون المال والاقتصاد والإيداع


# التمويل التأجيري خطوة جادة لدعم الاقتصاد الوطني

أزمة البورصات الخليجية

كيفية النهوض بالمشروعات الصغيرة

هل النفط وبال على أهله ؟

جني رئين رمال متحركة

جمعية المصارف الليبية

# المصارف واطال

Banking & Finance

المشرف العام
محمد الشكري

رئيس التحرير
عبد الرزاق العاقل

هيئة التحرير
د. عـائشـة الحـاجي
م. عبدالحكيم الطويل

مستشار التحرير
أ. جمعة سعيد جمعة

المراسلون
مجدي رياض / القاهرة
إنريكو فابري / نيويورك
جيسكا تومبا / أوروبا
و شرق آسيا
غازي القبلاوي / لندن

المراسلات
مجلة المصارف و المال
59 شارع جاكرتا
ص ب 639 طرابلس
الهاتف: 021.3343745
021.3343746
الفاكس: 021.3336208
E-mail: BNKFMAG@Yahoo.com
info@masarefmag.com / www.masarefmag.com

إدارة المجلة غير ملزمة بدفع أي مقابل للمقالات
الواردة غير المتفق عليها كتابيا.

Printed By Photo Litho Misr
(202) 2389846-2364388

## مقتضب الكلام

**التأسيس** لسوق الأوراق المالية في بلادنا ، ليس بالشيء الهين، من حيث القدرات البشرية والتشريعية والقانونية المتكاملة، لحوكمة هذا القطاع وتنظيمه، وذلك من خلال العكوف على وضع الإعفاءات من الرسوم الضرائيبية بكافة أنواعها على عوائد السوق وتحديد منهجية التداول فيه للقطاعين العام والخاص والمقرر بأن لايقل رأسمال الشركة المتداولة اسهمها عن مليون دينار ، لإدراج أوراقها المالية ضمن هذا السوق، كما أنه لم يسقط عناصر ذات جدوى تكميلية على المسار التأسيسي ، كالتحوط لسرية المعلومات، والبيانات، والشفافية ، وعمليات التفتيش ، والعمل على التنظيم مع ( القطاع المصرفي ) لإعلان نتائجه الربع سنوية لخلق المناخ المواتي لإستكمال انسيابية التعامل والمداولة المُشكلة للعناصر الموازية لتعاملات السوق من حيث التمويل وتحديد السيولة المطروحة وتوجيهها في تحسين الأداء الكلي .

هذه المراجحة في شكلها العام بين السوق المالي من جهة ، والمصارف والمؤسسات من جهة أخرى ، تعطي نتائج الضبط لمردود ربح السهم الجاري على حصة الربح المدفوعة (وهو نقيض معامل رسملة الأرباح) والتي لايحكمها قانون يلزم بدفع نسبة محددة من حصص الربح، كما لا يقلل من واقع الإفراط في نسبة التوزيع على حساب القدرة المالية للمؤسسة.

وهو مانراه المحك الجوهري في مساق توزيع الأرباح الذي أصبح الشغل الشاغل للهيئات الرقابية على الأسواق المالية في بلاد الغرب والتي دفعها لسن تشريعات صارمة تنظيماً لهذا المأزق العام ، المنعكس سلباً على الأداء من حيث التضخيم في التوزيع واستمراريته ، على المدى القصير والطويل بالسلب على مجمل الأداءات للسوق.

نقول أنه من الضروري ونحن في أول الطريق من هذه التجربة أن نحدد إجراءات تنظيمية جدرية قانونية وتشريعية تقينا أخطاء الآخرين الذين سبقونا في هذا المضمار وتدعم أهدافنا المحددة لخدمة التنمية الاقتصادية والإجتماعية.

المحرر

جمعية المصارف الليبية

# مجلة شهرية تصدر عن جمعية المصارف الليبية

تعنى بشؤون الإقتصاد و المال و المصارف و الإبداع

السنة الأولى ـ العدد الثاني ( أغسطس ) 2006

التمويل التأجيري:
فرصة أمام الشباب
لإقامة المشاريع المفيدة

4

هل حقا ..
أن المصارف الاسلامية (الغربية)
تتعامل بالشريعة ؟

12

وجهة نظر الجهاز المصرفي
في دعم الاستثمار المشترك

36

باب زويلة

64

حوار العدد :

الأستاذ : حسن عمران هارون
الأمين العام لاتحاد المصارف المغاربية

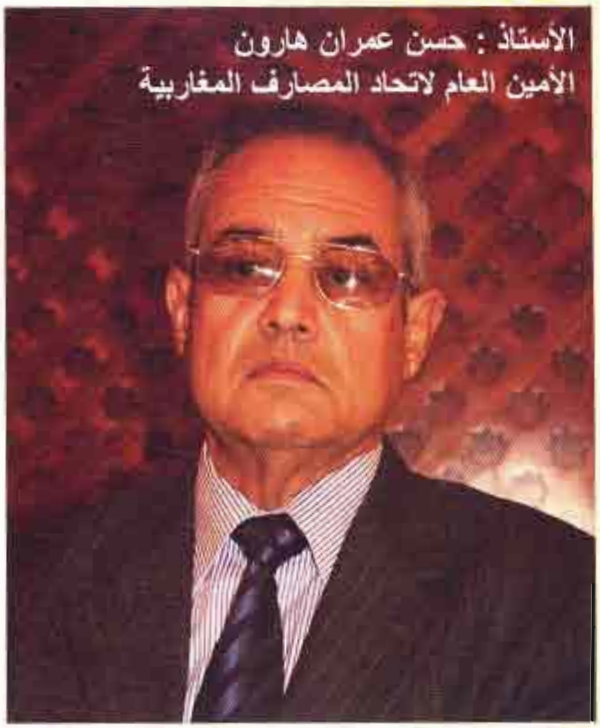

14 نعمل على دفع عجلة التقدم والتجديد

شارك في تحرير هذا العدد:

أ . جمعة سعيد جمعة – أ. مجدي رياض- أ. مفتاح العماري -- أ. علي قجام – د. إنريكو فابري- أ. جيسكا تومبا – د. رمضان السنوسي- أ. جمعة وهيبه – م. عبدالحكيم الطويل – أ. عبدالباسط ابوبكر محمد – د. غازي القبلاوي – أ. عبدالرزاق العاقل – أ. سميرة البوزيدي – د. حافظ عتب – د- أحمد عبدالهادي – أ. لؤي عبدالمولى أ . أحمد الشرقاوي – أ . أحمد عبدالعال الطرابلسي.

صور الغلاف :

* م. عبدالحكيم الطويل * فرج الرعاش * عبدالجواد المغربي

الصحافة الليبية عشرة و نصف الشهر * تونس عشرة و نصف الشهر * المغرب 20 درهم * الجزائر 120 دينار * مصر 5 جنيهات * السعودية 9 ريالات * الكويت عشرة * الامارات 10 دراهم * قطر 10 ريالات * لبنان 3000 ليرة * الأردن عشرة و نصف الشهر * سوريا 80 ليرة * السودان 180 جنيها * اليمن 150 ريالا * جيبوتي 250 فرنكا

# هـــل مـن معـاش مبكـر.. ليفسح الطريق !!

**الطرح** قد يكون غريباً ، ولكنه في حقيقته يرتبط بالواقع المعاش ، لفتح باب الخيار المضمون لموظفي المصارف ممن قاربت أعمارهم الخمسين عاما ، للحصول على المعاش المبكر دون أن تمسّ امتيازاتهم ، إلى جانب دعمهم مادياً بتبني مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة ، حتى يفسحوا بعملهم هذا المجال لمن ينتظر دخول معترك الحياة من الشباب.

ولكن ما هي الكيفية التي يتم على أساسها هذا التصور دون المساس بدخل الفرد وامتيازاته (إذا كانت هناك)؟ فأولويات القبول بهذا المقترح يكون من مبدأ كما لو أكمل الشخص خدمته العملية إلى نهايتها ليخلق استقرارا نفسياً له ، وهو ما يؤدي إلى الاستفادة النوعية من الأماكن الشاغرة التي تنتج عنه لتوظيف العناصر الشابة ، إضافة إلى تحديث وتطوير القطاع ليرتقي بخدماته إلى الأحسن.

هذا الطرح قد يضعنا أمام خيارين يلتقيان مع مضمون المعاش المُبكر المنطلق من الاستفادة الكاملة من خبرات هذه الفئة (المتقاعدة) بعد تقاعدها ، وذلك بتدريبها لصغار الموظفين لنقل الخبرات إليهم ، أو منح هؤلاء الفرصة من خلال المصارف (عالية السيولة النقدية) بدعم مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة خدمة للكيان الاقتصادي الوطني الذي هو في أمس الحاجة لمثل هذه المشروعات التي تسعى الدولة في خطواتها الجديدة لتجسيده عملياً.

وقد لا نرى حصيلة ذلك في الوقت الحاضر ، ولكن النتائج سنراها إيجابية بنسبة كبيرة على القطاع المصرفي وحيويته، كما أنه سيتخلص من التكدس الوظيفي الذي يعاني منه ويمنحه قدرة فائقة للاستفادة من التكنولوجيا الجديدة بدماء شبابية قابلة للتطور والاندفاع إلى الأمام في هذا المجال الخصب.

رئيس التحرير

يكتبها من القاهرة
أحمد الشرقاوي

# كيفية الاحتساب

**الأسواق** المالية والتعامل في أدواتها المتعددة لها متعة جانبية شديدة المراس على النفس ، فهي من جانب امتاع لذات النفس ، ومن جانب آخر قمة السادية عليها خاصة عندما يشتد حمى تقلبات السوق وطيساً.

هذا السوق الذي تتخيله له مؤشرات تحكم حركة عمله اليومي وبدقة متناهية ، قد نجدها ثارة في صالحنا ، وأخرى ضدنا وما أكثر الأخيرة منها!!

فإذا ما سلمنا بضرورة معرفة هذه المؤشرات وتحديدها ليتسنى لنا اتخاذ قرار الشراء والبيع ، فإنه علينا اتقان اللعبة بحفظ قواعدها المتمثلة في ثلاث قواعد المنبثقة أولها من القيمة الدفترية الموضحة لسعر السهم وعلاقته بالسعر المتداول من منطلق سعر الاقفال اليومي الذي يعطينا ناتج بقسمة سعر السهم السوقي على القيمة الدفترية ، والقيمة الدفترية للسهم تحصل عليها من ناتج قسمة صافي حقوق المساهمين في نهاية السنة المالية على عدد الأسهم المكتتب فيها.

أما الثاني فيندرج تحت مضاعف سعر السهم وذلك بقسمة القيمة السوقية للسهم في تاريخ اقفال محدد ، على نصيب السهم من الأرباح الموزعة. ليعطيك قدرة السهم الحقيقية الميني عليها وضع المؤسسة المطروحة لأسهمها.

أما الثالث فيأتي من خلال عملية حسابية مبسطة لناتج الربح أو الخسارة حيث يتم تقييم السهم عن طريق قسمة سعر الاقفال مضروباً في مائة على سعر الافتتاح السوقي ، لتأتي النتيجة إيجابية أو سلبية.

والحقيقة أن التركيز الأمثل للمستثمر من وجهة نظرنا يتمثل في اكتشاف حقيقة التضاعف في سعر السهم كما هو وارد في القاعدة الثابتة آنفاً لأن هذا التقييم الميسط يعطي للمستثمر حقيقة الوضع برمته لهذا السهم أو ذاك ، ومن هنا يكون المنطلق من النقطة الحقيقية. باعتبار أن هناك العديد من الأسهم المتواجدة في الأسواق ، إما أن يكون شأنها المغالاة في التقييم أو ثقة السوق في مستقبل السهم كبيرة!!